الميثاق العالمي بشأن اللاجئين - استعراض التقدم المحرز في المنتدى العالمي للاجئين 2025

أصحاب السعادة، الزملاء، والأصدقاء اللاجئون،

بدأت العائلات حول العالم تعاني من نفاد الأماكن التي يمكنها اللجوء إليها. فمستويات النزوح العالمي لا تزال مرتفعة جدًا بحيث أُجبر 117.3 مليون شخص على ترك منازلهم، لا لأنّهم أرادوا ذلك بل لأنّ بقاءهم عنى مواجهة الاضطهاد أو العنف أو انتهاك حقوقهم الأساسية وسلامتهم. وراء كل رقم في هذا الإحصاء شخص كان له في يوم من الأيام منزلٌ ومجتمعٌ ومستقبلٌ ينبض على إيقاع الحياة العادية. هذا الواقع يذكّرنا أنّ الأنظمة التي صُمّمت في الماضي لحماية الناس وقت الأزمات أصبحت تعاني من وطأة الضغوط الشديدة.

فالنازحون قسرًا والأشخاص عديمو الجنسية يواجهون حالات طوارئ متداخلة: نزاعات لا تُظهر أي بوادر لحلّها، عمليات سلام متوقفة، وأزمات طويلة الأمد تشل حياة أجيال بأكملها. وفي الوقت نفسه، تستمر البلدان المضيفة، ومعظمها من الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل، في إظهار سخاء استثنائي رغم بقاء الدعم العالمي متفاوتًا ومتقلبًا. وقد استضافت عشر بلدان فقط أكثر من نصف اللاجئين في العالم في عام 2024. وهذه الضغوط تتطلب تجديد الالتزام بالمبادئ التي تدعم نظام الحماية العالمي.

مع ذلك، وعلى الرغم من كل هذه التحديات، لا يزال اللاجئون يؤسسون حياتهم من جديد ويساهمون في الاقتصادات ويعززون المجتمعات ويهتمون ببعضهم البعض. لكنّ القدرة على الصمود وحدها لا تكفي لتشكيل الأساس لسياسة دولية. واللاجئون ليسوا مجرد مارة، بل هم أشخاص فاعلون وقادة ومنظِّمون وخبراء بجدارتهم.

ففي جميع أنحاء العالم، تقدم المنظمات التي يقودها اللاجئون حلولاً يومية: بدءًا من توفير المساعدات الإنسانية في لبنان وتركيا ودعم التعليم في أوغندا والأردن، مرورًا بتقديم الخدمات الصحية وخدمات الحماية في أثيوبيا واليونان، وصولاً إلى تعزيز بناء السلام في أفغانستان ونيجيريا وسد الثغرات الحرجة في المخيمات في كوكس بازار إلى الأحياء الحضرية في نيروبي وبوغوتا. وهذه المنظمات هي أول مَن يستجيب وآخر من يغادر. كما أنها تساهم في مجال وضع السياسات من خلال توفير خبرة فنية تستند إلى التجارب التي خاضتها.

على سبيل المثال، لعبت شبكة GARLOS، وهي شبكة من المنظمات يقودها اللاجئون في أمريكا اللاتينية، دورًا أساسيًا في عملية قرطاجنة+40؛ وفي شرق أفريقيا، يُظهر المنتدى الإقليمي لمشاركة اللاجئين مع الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD)، وهي هيئة تمثيلية إقليمية للاجئين، تقدّمًا في تعزيز مشاركة اللاجئين في عمليات صنع القرار وصياغة السياسات على المستوى الإقليمي من خلال منصة الهيئة الحكومية للتنمية. تكون الاستجابات فعالة أكثر بكثير عندما يشارك فيها اللاجئون بشكل هادف، وهذا ما أكّده الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين. كما أيّد إطار التعهدات الوارد في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين هذه المبادئ، بما في ذلك التركيز على المشاركة الفعالة للاجئين.

يتولى اللاجئون من مختلف الأجيال والأجناس والهويات قيادة الاستجابات داخل مجتمعاتهم، لكنّ هذه القيادة تفتقر إلى التمويل اللازم والاعتراف الكافي بها. فالتشاور بدون امتلاك صلاحية صنع القرار لا تعدّ مشاركة فعالة. والشكليات ليست إلا هدرًا للخبرات. واستبعاد اللاجئين من عملية تصميم السياسات من شأنه إضعاف فعالية النظام بأكمله. لذلك، يجب أن تركز جهود التوطين على نقل الصلاحيات بدلاً من المسؤوليات، وإعطاء الأولوية للتمويل الجيد للمنظمات التي يقودها النازحون وعديمو الجنسية، وضمان أن تقوم المنظمات الدولية باستكمال هذه القيادة بدلاً من حجبها. فإذا أردنا تحقيق نتائج أفضل وأكثر فعالية، ينبغي أن يكون اللاجئون شركاءنا، لا مجرد مشاركين ثانويين.

إضافة إلى ذلك، يجب أن يعكس الشمول تنوع تجارب اللاجئين. فالنساء والفتيات يتعرضن أكثر من غيرهم لمخاطر العنف والاستبعاد. فيما يواجه اللاجئون من مجتمع الميم التمييز وعدم الأمان. ويعاني اللاجئون ذوو الإعاقة من عدم إمكانية الحصول على الخدمات والمعلومات. ويواجه الشباب حواجز تحد من توليهم مناصب قيادية والحصول على فرص اقتصادية. من هنا، يجب أن يكون الإدماج الاقتصادي والحق في العمل، لا سيما للنساء والشباب، جزءًا أساسيًا من أي نظام حماية موثوق. والسياسات التي تتجاهل هذه الوقائع المذكورة تساهم في تفاقم عدم المساواة، فالحماية المقدَّمة يجب أن تستجيب لاحتياجات جميع اللاجئين وليس فقط اللاجئين الذين تسهل رؤيتهم والوصول إليهم. كما تؤدي أزمة التمويل العالمية إلى تفاقم هذه التفاوتات في ظل تقلص الخدمات الأساسية، لكنّ إشراك النازحين قسرًا بشكل هادف في هذه القرارات يساعد على ضمان توافق تخصيص الموارد مع احتياجات وأولويات المجتمعات المتضررة.

تظل الحلول الدائمة عنصرًا أساسيًا في أي استجابة موثوقة لأوضاع اللاجئين. ولكن بالنسبة لكثيرين، تبقى هذه الحلول مجرد نظرية أكثر منها حقيقة. فالعودة الطوعية لا تكون ممكنة إلا في ظل ظروف تكفل الأمان والكرامة. والاندماج المحلي يتطلب سياسات متسقة ودعمًا طويل الأمد لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وإعادة التوطين، التي كانت في يوم من الأيام تعبيرًا قويًا عن التضامن العالمي، لا تزال بعيدة كل البعد عن تلبية الاحتياجات العالمية. ففي النصف الأول من عام 2025، تمكّن 28,700 لاجئ فقط من الوصول إلى مسارات إعادة التوطين أو الرعاية في 18 دولة، أي ما يقل بنحو ثلاثة أضعاف عن نفس الفترة من العام 2024. لذلك، يجب التعامل مع توسيع المسارات الآمنة، وتعزيز شروط العودة المستدامة، وتمكين الاندماج الحقيقي في بلدان اللجوء بناءً على نهج يتمحور حول الواقعية والحقوق وفاعلية اللاجئين.

فضلاً عن ذلك، يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم النزوح، وزيادة الهشاشة، وفرض ضغوط إضافية على المجتمعات التي تعاني أصلاً من الأزمات. لكنّ تعزيز الصلة بين المساعدات الإنسانية والتنمية وبناء السلام، إلى جانب دعم الدول في الخطوط الأمامية، من شأنه ضمان تقديم استجابات أكثر شمولاً واستدامة ومراعاةً لاحتياجات الأشخاص الأكثر تضررًا.

يمثل نظام الحماية ذاته جوهر مسؤوليتنا الجماعية. فالحق في طلب اللجوء يتعرّض لضغوط متزايدة والسياسات القائمة على الردع مستمرة في الانتشار. وهذه الممارسات لا تقلل من النزوح، بل تزيد من المعاناة وتُضعف إطار العمل العالمي الذي وفَّر الحماية للملايين. لذلك، يجب أن يظل التمسك باتفاقية اللاجئين لعام 1951 ومبدأ عدم الإعادة القسرية أمرًا غير قابل للتفاوض. ووجود نظام حماية موثوق يتطلب وضع إجراءات لجوء منصفة، وضمان الحصول على الحقوق، وتوفير ظروف استقبال تليق بالكرامة الإنسانية. فملايين اللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية ما زالوا يفتقرون إلى الوثائق والهوية القانونية، وبدونها تظل الحقوق والأمان والحلول بعيدة المنال.

إنّ استعراض التقدم المحرز في المنتدى العالمي للاجئين هو الاجتماع العالمي الأخير تحت قيادة المفوض السامي فيليبو غراندي. وقد ساهمت فترة ولايته في العقد الأخير في تعزيز مشاركة اللاجئين الفاعلة في النقاشات العالمية، بما في ذلك من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على مجلس الاستشارات التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ضمن فريق العمل المعني بالتواصل والشراكة مع المنظمات التي يقودها الأشخاص النازحون أو عديمو الجنسية. مع ذلك، لا يجب أن يقتصر عملنا على الحفاظ على هذا التقدم بل تعزيزه لضمان إفساح مجالات أكبر أمام الخبراء اللاجئين للتأثير في السياسات والبرامج والاعتراف بهم كمساهمين رئيسيين في إيجاد حلول أكثر فعالية.

يتعين على المفوض السامي القادم أن يدافع بشكل قاطع عن اتفاقية اللاجئين، ويتصدى للسياسات التي تقوّض معايير الحماية، ويدعم مشاركة اللاجئين بشكل فعال على جميع مستويات إدارة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعلى مستويات السياسات الإقليمية والقطرية. ويجب عليه أن يعمل مع الدول لدعم القانون الدولي، ومقاومة ممارسات النقل الخارجي للمسؤوليات، وضمان ألا تُعامَل الحماية أبدًا كأمر قابل للتفاوض.

لقد قدَّم العالم الكثير من الوعود. ولكن ما نحتاج إليه اليوم هو خطوات ملموسة واستثمارات مستدامة وشجاعة سياسية. فاللاجئون لا يطلبون التقدير، بل يسعون إلى تحقيق المتابعة والشفافية والمساءلة.

ما نطلبه بسيط: نريد أن نرى شجاعتنا تتجسد في أفعال، وخبرتنا في شراكات، والتزامنا في مساءلة فعلية. فمستقبل الحماية الدولية يعتمد على ما يختاره العالم الآن: فهل سيختار التراجع أم المسؤولية، الشكليات أم المضمون، التدهور المنظَّم أم التجديد الجماعي؟

على النظام أن يختار الحق والعدالة.